

# الرياضة تفتح شهية الاستثمارات الخليجية في مصر

## رجال أعمال من الإمارات والسعودية يتنافسون للاستحواذ على ناد مصري



فورة سكانية تحفز الاستثمار الرياضي

ويستهدف جمع 30 مليون دولار. وأعلنت وزارة الشباب والرياضة عن فرص جاهزة إلى جانب زيادة التوسعات الاستثمارات المالية من خلال اتجاه المستثمرين لطرح حصة من النادي في البورصة على غرار التجارب الفرنسية والإنكليزية.

وأشار إلى أن بعض المستثمرين العرب يعتزمون تأسيس مدينة رياضية شاملة تضم ملاعب كرة قدم واسكواش وتنس، لتكون من أكبر المدن الرياضية في المنطقة.

وخاضت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع القطاع الخاص تجربة الاستثمار الرياضي عبر تأسيس سلسلة من النوادي تحمل اسم "النادي" في مختلف محافظات مصر، وتم افتتاح أول فروعها في مدينة السادس من أكتوبر، جنوب غرب القاهرة.

وأطلقت القاهرة منتصف العام الماضي أول صندوق استثمار رياضي بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وبنك مصر، وشركة بلتون للاستثمارات المالية، يستهدف اكتشاف المواهب الرياضية والإنفاق على المنشآت المتهاكلة،

رسم الكهراء والمياه وغيرها، لأنها تضم أنشطة اجتماعية عامة. وتوقع خبراء أن تتدفق استثمارات سعودية كبرى إلى قطاع الرياضة المصري خلال الفترة المقبلة، بعد فشل صفقة استحواذ مجموعة استثمارية بقيادة الصندوق السيادي السعودي على نادي نيوكاسل الإنكليزي.

ورصد الصندوق نحو 5 مليارات دولار للاستحواذ على النادي الإنكليزي، لكن العرقلة تؤدي إلى تفتت تلك القيمة، وتوجيه جزء منها إلى المنطقة العربية.

وقال رئيس الاتحاد العربي للاستثمار المباشر محمد سامح، إن عددا من المستثمرين أعضاء الاتحاد من السعودية والكويت والإمارات والأردن، يعتزمون إنشاء نواد رياضية وملاعب كرة قدم في مصر التي تعاني نقصا كبيرا في عدد الملاعب والاستادات.

وأوضح "العرب"، أن الاستثمار في هذا القطاع يتم وفق طريقتين، إما المشاركة مع الحكومة التي تمنح الأرض مجاناً للمستثمر، مقابل التزامه بالإنشاءات، وإما بطرح فرص لبيع الأرض بغرض

غزل المحلة، عبر ثلاثة كيانات، أحدها للعاملين، والآخر اجتماعي رياضي خاص، والثالث لإدارة وتنمية نشاط كرة القدم مع الحفاظ على الاسم التجاري للنادي.

ولدى الأندية الشعبية التابعة للدولة، مثل الأهلي والزمالك والمصري والإسماعيلي وغيرها، مقومات تأسيس شركة تملكها وتدير استثماراتها، أما الأندية الأخرى فتحتاج إلى فورات استثمارية لتطويرها.

ويصل عدد الأندية الرياضية بمصر حاليا إلى نحو 792 ناديا، تضم 79 ألف فريق يمثلون مختلف الألعاب الرياضية، منها نحو 18 ألف فريق كرة قدم تضم 217 ألف لاعب ونحو 7540 مربيا. وتحصل الأندية التي تقع تحت إشراف اتحاد الكرة المصري على دعم بنسبة 50 في المئة في

أضاف لـ"العرب" أن حجم الاستثمار الرياضي على مستوى العالم يتخطى 30 مليار دولار سنويا، وفقا لإحصائيات الاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا.

وأشترطت قوانين فيفا الصادرة في 2016 إدارة الاستثمار الرياضي بالأندية بواسطة شركات متخصصة، ما يمنع الاستثمار بالقطاع، الأمر الذي حفز القاهرة على تعديل القانون للوفز بحصة من رؤوس الأموال التي تستهدف الرياضة.

ولفت إلى أن مصر أصبحت جاذبة بقوة للاستثمارات الخليجية في القطاع الرياضي، بعد نجاح تجربة بيراميدز، ولا يشمل الاستثمار الرياضي حتى الآن بيع التذاكر أو بث المباريات حصريا فقط، بل يضم مجموعة متكاملة من الأنشطة تدار معا، مثل الإعلانات والملابس والأدوات الرياضية وتجهيز المؤتمرات وإدارة المعسكرات، وشراء الأندية.

وتعج القاهرة بفرص استثمارية مفرزة، فيما أعلنت وزارة قطاع الأعمال العام مؤخرا اتفاقها مع وزارة الشباب والرياضة على إعادة هيكلة نادي شركة

تستهدف رؤوس الأموال العربية قطاع الاستثمار الرياضي، حيث أعلنت شركات خليجية عديدة عزمها الاستحواذ على نواد رياضية في مصر، وقنص فرص استثمارية في قطاع يتصاعد الطلب عليه بشكل كبير مدفوعا بوفرة سكانية ضخمة.

معلوماتية لمشجعي الأندية، بجانب خدمات أخرى عن بطولة الدوري. وتستعد الشركة لتنفيذ مشروع "سبورت كافيه" في مصر بمواصفات عالية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة.

وتعتزم أيضا شركة غرين غول السعودية لإنشاء فرع لها في مصر لخدمة المنطقة العربية بشكل كامل مع دعم السوق السعودية، وتقدم الشركة خدمات تنظيم المعسكرات والملابس الرياضية والرايات والإعلانات وتنظيم الفعاليات الرياضية، بالإضافة إلى قائمة طويلة من الدورات على مدار العام لدعم خطط التطوير الرياضي في جميع التخصصات.

وقال ياسر عمارة، عضو مجلس إدارة شركة نيوكاسل للاستثمار الرياضي، إن الاستثمارات العربية تستهدف بشكل كبير قطاع الرياضة منذ عام 2018، مع تعديل قانون الرياضة الجديد في مصر.

وأتاح القانون تأسيس شركات متخصصة في الاستثمار والتسويق الرياضي، وسمح للأندية القائمة بتوفير أوضاعها لتصبح شركة متخصصة في الاستثمار الرياضي.

أضاف لـ"العرب" أن حجم الاستثمار الرياضي على مستوى العالم يتخطى 30 مليار دولار سنويا، وفقا لإحصائيات الاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا.

وأشترطت قوانين فيفا الصادرة في 2016 إدارة الاستثمار الرياضي بالأندية بواسطة شركات متخصصة، ما يمنع الاستثمار بالقطاع، الأمر الذي حفز القاهرة على تعديل القانون للوفز بحصة من رؤوس الأموال التي تستهدف الرياضة.

ولفت إلى أن مصر أصبحت جاذبة بقوة للاستثمارات الخليجية في القطاع الرياضي، بعد نجاح تجربة بيراميدز، ولا يشمل الاستثمار الرياضي حتى الآن بيع التذاكر أو بث المباريات حصريا فقط، بل يضم مجموعة متكاملة من الأنشطة تدار معا، مثل الإعلانات والملابس والأدوات الرياضية وتجهيز المؤتمرات وإدارة المعسكرات، وشراء الأندية.

وتعج القاهرة بفرص استثمارية مفرزة، فيما أعلنت وزارة قطاع الأعمال العام مؤخرا اتفاقها مع وزارة الشباب والرياضة على إعادة هيكلة نادي شركة

محمد حماد  
صاحبه مصري

القاهرة - فتح الاستثمار الرياضي شهية بعض المستثمرين العرب على ضخ رؤوس أموال جديدة في مصر، واعداد النشاط مجددا إلى سوق الصفقات والاستحواذات في قطاع واعد اقتصاديا.

ويخوض مستثمرون من الإمارات والسعودية إلى جانب مؤسسات مصرية منافسة للاستحواذ على كامل أو النسبة الأكبر من حصة شركة مصر المقاصة للإيداع والحفظ المركزي البالغة 71 في المئة من شركة "المقاصة سبورت"، الذراع الرياضية للشركة.

وتملك الشركة نادي مصر المقاصة الذي يخوض مسابقات الدوري الممتاز، وتتزامن المنافسة مع رغبة إدارة الشركة في التخرج من الاستثمارات البعيدة عن نشاطها الرئيسي.

وتعمل مصر المقاصة في مجال أسواق المال وتسوية المعاملات والصفقات التي تشهد تداولات البورصة اليومية.

وتملك المقاصة سبورت حصة مؤثرة في الشركة المصرية لصناعة المستلزمات الرياضية التي تنتج النجيل الصناعي، وتسعى لإنشاء مصنع متخصص للدرجات الهوائية، وآخر للمركبات المستخدمة في الألعاب الرياضية، بجانب مستلزمات أخرى تستخدم في التدريب وصيانة النجيل الصناعي.

وسبق تلك الخطوة استثمارات سعودية في مجال الرياضة المصرية، عبرها استحواذ تركي آل الشيخ، رئيس هيئة الترفيه السعودية، ومستشار الديوان الملكي على نادي الإسبويل، واطلق عليه نادي "بيراميدز"، ثم باعه لرجل الأعمال الإماراتي، سالم سعيد الشامسي.

ويعتد عن صفقة بيراميدز تخطط شركات سعودية لخوض سباق المنافسة في قطاع الاستثمار الرياضي المصري عبر تدشين فروع لها.

وتخطط شركة "فانز" السعودية لإنشاء ثلاثة مشروعات استثمارية في القطاع الرياضي بالسوق المصري، فضلا عن تطبيق خاص ببطولة الدوري المصري الممتاز، يوفر إحصائيات وقاعدة

محمد سامح  
مصر تعاني نقصا في الملاعب وقصر بنظام المشاركة مع الحكومة

وتضم الفرص مركز التنمية في الغردقة، والمركز الطبي الرياضي في مدينة نصر، ومدرسة مقارنة بشعب رياضي، والمدينة الرياضية بمحافظة الفيوم، والمدينة الرياضية في العاصمة الإدارية الجديدة.

وتعزز هذه الفورة الطلب على تأسيس نواد رياضية جديدة بعد أن اتجهت الأندية الكبرى لرفع أسعار الاشتراكات لمستويات تفوق قدرة الكثير من المواطنين.

# رؤساء شركات عملاقة يطالبون واشنطن بدعم الشركات الصغيرة

طفرة قطاع الصناعة  
الأميركي لا تغطي  
نزيف الوظائف

واشنطن - واصل قطاع الصناعة الأميركي تعافيه في يوليو وسط ارتفاع الطلب مقارنة بشهر يونيو، لكن الشركات لا تزال تصدد إغناء تداعيات الوباء حيث حذرت الرسالة من مغبة حجب الدعم الفيدرالي عن هذه الشركات التي تدعم الاقتصاد.

وأشارت أكبر أربع شركات أميركية تتوقع موجة إقفالات نهائية إذا لم يتم اتخاذ أي تدابير من الآن حتى مطلع سبتمبر

وتأتي هذه الرسالة بالتزامن مع محادثات البيت الأبيض الائتماني مع القادة الديمقراطيين في الكونغرس بشأن مساعدات طارئة جديدة لمواجهة تداعيات كوفيد - 19، حيث حض فيه رؤساء شركات أميركية كبرى المشرعين على وضع خلافاتهم الحزبية جانبا ومساعدة الشركات الصغيرة.

وحذر رؤساء شركات وولمارت وفيسبوك ومايكروسوفت والغابنت وستاربيكس وغيرها من تأثيرات كارثية على الاقتصاد والتوظيف في حال تم حجب جولة جديدة من المساعدات

به لإنقاذ تلك الولايات التي تعاني من مشاكل مالية.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد قالت إنها تعتزم اقتراض 947 مليار دولار في الربع الثالث من العام، إذ تتوقع أن تتواصل حاجة الحكومة إلى الإنفاق بشكل كبير في سبيل تقليل أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد.

وخصص الكونغرس بالفعل حوالي ثلاثة تريليونات دولار حتى الآن لمساعدات مرتبطة بفيروس كورونا. والجمهوريون والديمقراطيون في خلفات حاليا بشأن حزمة مساعدات جديدة مرتبطة بفيروس كورونا، وذلك بعد تخطي موعد نهائي لتمديد مساعدات لعشرات الملايين من الأميركيين العاطلين.

وقالت وزارة الخزانة في بيان إن تقديراتها "تفترض الحاجة إلى اقتراض إضافي بقيمة تريليون دولار تحسبا لتحرير تشريع جديد استجابة لتفشي كوفيد - 19".

وقال مسؤولون كبار بوزارة الخزانة للصحاحيين إن التقديرات مبدئية نظرا للضبابية في ما يتعلق بحجم أي حزمة مقبلة.

وكانت الخزانة الأميركية اقترحت نحو 2.753 تريليون دولار من خلال أسواق الدين في الفترة من أبريل إلى يونيو، وهو ما يفوق أي ربع سنة آخر يزيد عن أعلى مستوى اقتراض لسنة مالية كاملة مسجلا سابقا عند 1.8 تريليون دولار في 2009. وأنهت الفترة وهي لا تزال لديها سيولة بقيمة 1.722 تريليون دولار.

هذا النوع "سيساعد بالطبع عددا من هذه الشركات، لكن القطاعات الأكثر تضررا ستحتاج إلى دعم أكبر وأطول".

وأعلنت وزارة الخزانة الائتماني أنها تعتزم اقتراض تريليون دولار إضافي حتى نهاية سبتمبر "تحسبا لإقرار تشريع إضافي لمواجهة تفشي كوفيد - 19، "بالإضافة إلى 1.2 تريليون دولار أخرى في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام.

وأقر مساعد وزير الخزانة مايكل فوكندر بأن "موجة جديدة من المساعدات الفيدرالية المالية يمكن أن تدعم الاقتصاد".

لكن منوتشين أعلن الأحد عن معارضته دعم الحكومات المحلية، وقال لشبكة أي.بي.سي إن هذا شيء "لن نقوم

وفي رسالة إلى الكونغرس، توقع رؤساء شركات أميركية موجة إقفالات نهائية إذا لم يتم اتخاذ أي تدابير من الآن حتى مطلع سبتمبر.

وقالت الرسالة "إن الشركات الصغيرة مهمة للغاية بالنسبة إلى قوة الاقتصاد ولا يجب أن ندعها تفشل"، مضيفة "في هذه اللحظة من الأزمة، نحضكم على الترفع عن الحزبية" لإقرار حزمة إنفاق.

ومنح الكونغرس وإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الربيع السابق قروضا تفوق قيمتها 521 مليار دولار للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أن هذا البرنامج يوشك على الانتهاء.

وأشار أصحاب الشركات في الرسالة إلى أن برنامجا جديدا من

الغيدالية عن الشركات التي تواجه متاعب بسبب إجراءات الإغلاق. هذا وعقدت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي اجتماعا جديدا بعد ظهر الاثنين مع وزير الخزانة ستيفن منوتشين وكبير موظفي البيت الأبيض مارك ميوزر استمر لساعتين ووصفته بأنه كان مفرا.

وتحدث زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر عن حصول تقارب بين الجانبين، ولكن بعد مراجعة أرقام المساعدات التي يسعى كل جانب إلى الدفع بها فإن "هناك الكثير من القضايا التي لا تزال عالقة".

ولم يتضح بعد ما إذا كان سيتم التوصل إلى اتفاق قريبا، لكن الملايين من العمال فقدوا إعانات البطالة الفيدرالية الأسبوعية التي تبلغ 600 دولار، كما أن هناك عائلات تواجه خطر إخلاء منازلها. ورفضت بيلوسي اقتراحا جمهوريا بخفض إعانات البطالة الأسبوعية إلى 200 دولار في الأسبوع لأنها لا تلبى احتياجات العائلات الأميركية على حد وصفها.

وقالت "يعاني الملايين من الأطفال في بلدنا من انعدام الأمن الغذائي. ويشعر الملايين بالقلق من إجبارهم على إخلاء منازلهم"، لكنها اعتبرت أن المحادثات على الاقتصاد والتوظيف في حال تم حجب جولة جديدة من المساعدات

حاولت شركات أميركية عملاقة الضغط على الكونغرس لتقديم دعم للشركات الصغيرة في وقت تعزز فيه واشنطن ضخم تمويلات جديدة لتحفيز الاقتصاد وفق الأولوية ما يعني حجب الدعم عن بعض القطاعات واقتصاره على ذات القيمة المضافة العالية منها.

ويبورك - طالبت أكبر الشركات الأميركية من خلال رسالة وجهتها إلى الكونغرس بدعم الشركات الصغيرة وإيقافها من الفشل جراء تواصل تداعيات الوباء حيث حذرت الرسالة من مغبة حجب الدعم الفيدرالي عن هذه الشركات التي تدعم الاقتصاد.

وأشارت أكبر أربع شركات أميركية تتوقع موجة إقفالات نهائية إذا لم يتم اتخاذ أي تدابير من الآن حتى مطلع سبتمبر

وتأتي هذه الرسالة بالتزامن مع محادثات البيت الأبيض الائتماني مع القادة الديمقراطيين في الكونغرس بشأن مساعدات طارئة جديدة لمواجهة تداعيات كوفيد - 19، حيث حض فيه رؤساء شركات أميركية كبرى المشرعين على وضع خلافاتهم الحزبية جانبا ومساعدة الشركات الصغيرة.

وحذر رؤساء شركات وولمارت وفيسبوك ومايكروسوفت والغابنت وستاربيكس وغيرها من تأثيرات كارثية على الاقتصاد والتوظيف في حال تم حجب جولة جديدة من المساعدات

المشركات الصغيرة مهددة بالانقراض